جريمة السرقة في الأندلس من الفتح حتى خروج الموحدين(92-626هـ/710-1310م)

The crime of theft in Andalusia from the conquest until the emergence of the Almohads (92-626 AH / 710-1310 AD)

م. د. أحمد فرج فليح

M. Dr.. Ahmed Faraj Falih

كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة البصرة

College of Education for the Humanities
Albasrah university

الأيميل : ahmed.flaih@uobasrah.edu.iq

الملخص :

تعد جريمة السرقة واحدة من أقدم الجرائم البشرية التي واجهت المجتمعات المتأزمة والمحتدمة سياسياً واقتصادياً وإجتماعياً، والأندلس واحدة من تلك المجتمعات، التي لم تخلو من الفوضى السياسية وما رافقها من التدهور الإقتصادي، فانتشرت تلك الجريمة واستفحلت واقلقت سلطات الأندلس، الذين سارعوا للحد منها لأجل ديمومة حكمهم واستمراره، لاسيما إن بعض السراق في الأندلس استهدفوا تلك الحكومات التي يرونها سلبتهم حقوقهم، وإن استمرار هذه الجريمة وإستفحتالها طالما حكم السلطات المتعاقبة لم يكن بالمستوى الذي يلبي احتياجات وطموحات شعوبهم.

الكلمات المفتاحية

جريمة، سرقة، اللصوصية، الإختلاس، الأندلس

key words

Crime, theft, robbery, embezzlement, Andalusia

Abstract

The crime of theft is one of the oldest human crimes that confronted the politically, economically and socially tense and raging societies, and Andalusia is one of those societies, which was not without political chaos and the accompanying economic deterioration. And its continuation, especially since some thieves in Andalusia targeted those governments that they see as depriving them of their rights, and the continuation and aggravation of this crime as long as the rule of the successive authorities was not at the level that meets the needs and aspirations of their peoples.

المقدمـــــــة

لكل مجتمع من المجتمعات مظاهره الإيجابية والسلبية، وجاء نصيب دراستنا، دراسة ظاهرة تاريخية تميزت بها جميع مجتمعات الجنس البشري، ألا وهي جريمة السرقة واللصوصية، وقد ارتكز البحث حول التاريخ الأندلسي، وإن تشخيص هذه الجريمة لابد الخوض بين ثنايا طبيعة التكوين الإجتماعي الأندلسي، كونها ارتبطت بطبيعة المجتمع، إذ عاش الأندلسيين حالة الفوضى والإنقسام السياسي، إذ اصبح الوضع القائم على الحرب والإقتتال والفتن سبباً في التفكك الإجتماعي رغم ما عرفته بلاد الأندلس من نضج فكري وتطور أدبي وعلمي ملموس، إلا أن هذا لا يمنع أن تظهر فيه مظاهر التفسخ والإنحلال والآفات الإجتماعية، ومنها أعمال السرقة واللصوصية التي إختلفت اشكالها بين السرقات الخفية وبين قطع الطرق وإخافة السبل ووسيلتها السيف والرمح، كما أنها لم تخص بها فئة معينة من عناصر المجتمع، إذ وجدت بين شذاذ الآفاق المسلمين واليهود والنصارى على السواء، وربما بين الجهلة والمثقفين أيضاً، كان لها تأثير كبير على كلا المجالين الأقتصادي والإجتماعي.

وجاء تركيزنا على هذا الموضوع كون المؤرخين القدامى أشغلوا بتدوين الأحداث السياسية التي كان التاريخ الأندلسي مليئاً بها فلم يكن لهم تعمقاً في الجوانب الأخرى ومنها الإجتماعية، فأن ما ذكر عنها كان عرضياً وبين ثنايا أسطر الجوانب السياسية.

أما الدراسات الحديثة فلم يكن هناك موضوعاً مستقلاً عن تلك الجريمة في بلاد الأندلس، ربما كتب البعض عنها في فترات محددة من التاريخ الأندلسي، كأن كتب بعضهم عن اللصوصية في فترة دويلات الطوائف التي كانت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، الأمر الذي جعلنا نختار هذه الدراسة والكتابة عنها من الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوطها

الأولي المتمثل في سقوط دولة الموحدين ونهايتهم في الأندلس بعد خروج خليفتهم الموحدي المأمون منها سنة (626هـ/1228م).

ومن خلال حديثنا عن جريمة السرقة ذكرنا بعض المصطلحات ذات صلة بجريمة السرقة منها السلب والنهب وقطاع الطرق وكذلك الاختلاس، باعتبار كل تلك المصطلحات تصب في مفهوم واحد وهو أخذ ممتلكات الغير دون رضاه أو دون إذن منه، إلا أنه توجد فوارق بسيطة في معاني هذه المصطلحات.

لقد اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة الهوامش والمصادر، كان المبحث الأول بعنوان مفهوم السرقة وأنواعها، وقد قسمنا هذا المبحث إلى محورين: المحور الأول كان عنوانه مفهوم السرقة ، والمحور الثاني بعنوان: انواع السرقات وعوامل حدوثها، وينقسم الى نقطتين أولاً: السرقات الخاصة وهذه تعكس طبيعة الوضع الاجتماعي وانعدام الأمن وشيوع السرقات وقتل الناس، وثانياً: السرقات العامة وهي تخص حالات اختلاس الموظفين في دوائرهم من سرقات أراضي أو اختلاس أموال وهي بطبيعتها تعكس صورة الوضع السياسي في البلاد.

إما المبحث الثاني فجاء بعنوان إجراءات الدولة في الأندلس في الحد من جريمة السرقة وكانت هناك طرق مختلفة اتخذتها الحكومات الأندلسية اغلبها كانت بدافع المحافظة على سلطتهم وديمومتها.

اقتضت الدراسة الإعتماد على مصادر ومراجع في غاية الأهمية، ومن المؤكد إن كتب التاريخ العام تعد الركيزة الأساسية لأعداد أي دراسة، فضلاً عن كتب الأدب والجغرافية والتراجم والفقه والحسبة، ولعل أهم كتب التاريخ فائدة لموضوع الدراسة هو كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لإبن عذاري المراكشي الذي كان حياً سنة (1312/712م) الذي أمدنا بمعلومات هامة لإعتماده على المنهج الحولي سهل علينا معرفة السنوات التي شهدت الأحداث التي لها صلة بموضوع الدراسة وكذلك كتاباته كانت ذات طابعاً تفصيلياً في الجوانب السياسية والعسكرية التي لا تخلو من بعض الإشارات الإجتماعية التي افادتنا في هذا البحث، وكذلك كتاب المقتبس، لابن حيان المتوفي (469هـ/1076م) الذي أغنى الدراسة بمعلومات دقيقة، وكذلك كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري، الذي اختص القسم الأول من كتابه بذكر احوال وتاريخ الأندلس بصورة تفصيلية عن كافة الجوانب بما فيها الإجتماعية، وكذلك الكتب منها مسائل ابن رشد الجد، وغيرها من الكتب التاريخية واللغوية المثبتة في قائمة المصادر.

وأيضا إعتمدنا على المراجع أو بعضاً منها أعطتنا كماً كبيراً من المعرفة، إضافة إلى ما احتوته على استنتاجات وافكار قيمة.

المبحث الأول : مفهوم السرقة وأنواعها

المحور الأول : مفهوم السرقة

السرقة لغة: وهي مصدر سرق، يقال سرق يسرق سرقاً فهو سارق [1] ، وهي عبارة عن أخذ الشيء من الغير على سبيل الخفية والإستتار[2]، ومنه استراق السمع قال تعالى "إِلاَّ مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ"[3].

السرقة في الاصطلاح:

إما تعريفها في الإصطلاح فقد جاء مشابهاً لتعريفها في اللغة فهي "اخذ المـال من الغير على وجه الخـفية"[4].

إما الفقهاء فقد عرفوا السرقة بانها "من المحظورات الشرعية التي زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزيز، ولها عند التهمة حال استبراء تقضيه السياسة الدينية، ولها عند ثبوتها حال استيفاء توجبه الاحكام الشرعية"[5].

ما جـاء الإسـلام إلا أن يضـع قوانيـن قائـمة عـلى أساس شرع الله سبحانه وتعـالى، وهـي لأجل الفـرد والمجتـمع، ليزيح مفاهيم عرب الجاهلية، تلك المفاهيم التـي كـانت أساس نـمط حياتـهم، ومن تلك التصرفات السرقـة، والـتي يعدها عـرب الجاهلـية هي رمـز الشجاعة والوجود والقوة والذين عرفوا بقطاع الطرق أو الصعاليك، وكانوا يمتهنون سرقة القوافل ويقدموا الغارات على الحواضر[6].

إن الله سبحانه وتعالى ذكر السرقة صراحة في كتابة العزيز، لأنه جل جلاله يريد أن يعم الأمن والأمان بين البشرية، لأنهما من ضروريات العيش والتعايش السلمي، فكان من حكمته فرض العقوبة الزاجرة لكل من يسرق ويخل بذلك الأمن من خلال قوله تعالى "السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ واللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ فَمَنْ تَابَ مَنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَح فَإِنَّ الله يَتُوب عَلِيهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"[7].

وإن هذا الحكم الشرعي له دلالة واضحة من إن فعل السرقة هو جرم قاسي جداً ووقعه على المجتمـع يؤثر على البناء المجتمعي، لذلك أخرج الله سبحانه وتعالى هـذه العقوبة القاسية للحد من السرقة التي هي تهدد أمان واستقرار المجتمعات.

وأوضحت السنة المحمدية الشريفة هذا الأمر من خلال الأحاديث الواردة عن النبي محمد (صل الله عليه وآلة وسلم) في النهي عن السرقة بقوله: "إنما أهلك الذين قبلكم انهم كانوا إذا سرق فيهمُ الشريفُ تركوه، وإذا سرق فيهمُ الضعيفُ أقاموا عليه الحدَّ، وأيمُ اللهِ لو أن فاطمةَ بنتَ محمدٍ سرقتْ لقطعتُ يدَها"[8].

وكما أكد الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) من خلال خطبه في تحريم هذه الجريمة ترجمةً لتحريم المشرع لها، إلا أن أمير المؤمنين (عليه السلام) حينما بين فلسفة هذه الحرمة وسبب المشرع منها انطلق إلى صورة تفسيرية للموقف من جهاته جميعاً بكلمات مختصرة[9]، إذ يقول عليه السلام وهو يعظ ويوصي الناس بترك هذا العمل القبيح "...ومجانبة السرقة إيجاباً للعفة"[10].

والكلام عن السرقة في الإسلام بما فيها من حدود، وإثبات السرقة والحكمة من تحريمها كلام يطول ويتفرع، وقد فصلت في ذلك اطروحة دكتوراه ألا وهي "جريمة السرقة وأثرها في المجتمع العربي الاسلامي حتى نهاية العصر العباسي (656هـ/1258م) للباحث أبو طالب زايد خلف والتي تناولت السرقة ومعانيها والمصطلحات الدالة على السارق وجذورها بما في ذلك السرقة في الأمم القديمة، والسرقة في الأديان السماوية والسرقة عند عرب قبل الإسلام، وكذلك دلالاتها في الإسلام،

وجريمة السرقة منذ عهد الرسول (محمد صل الله عليه وآلة وسلم) إلى نهاية الدولة العباسية (656هـ / 1258م)[11].

المحور الثاني : انواع السرقات وعوامل حدوثها

اولاً : السرقات الخاصة

اجتمعت عوامل الانحلال والتفكك السياسي مع عوامل الركود الاقتصادي والقحط والمجاعات ومع الفتن والاضطرابات الاجتماعية، وحدوث ذلك في فترات زمنية في المجتمع، إذ كانت تلك العوامل تُستغل من قبل ضعاف النفوس، بأن يتخذوها مبررات للسرقة واللصوصية.

ومن خلال المصادر المتوفرة بين أيدينا لم نجد كثيراً من السرقات المنظمة واللصوصية وقطاع طرق في فترة فتح الاندلس (92هـ/710م)[12]، إذ كانت فترة جهاد وفتوحات، وما تلا ذلك من استقرار واستيطان فقلما نجد في تلك الفترات جرائم من السرقة بشكل منظم.

إلا أنها ظهرت كما قلنا مع بداية الصراعات السياسية والإنحلال والتفكك في سلطة الدولة، ويظهر ذلك خلال فترة الولاة في الاندلس، سيما أبان الضعف والمؤامرات والمكائد التي بدأت سنة (123–138ه/740–755م)، وهذا الإنحلال مهد الطريق لوصول عبد الرحمن بن معاوية (الداخل) إلى الإندلس[13]، سيما بعد إنتصاره على الوالي يوسف بن عبد الرحمن الفهري الذي يعد آخر الولاة على الأندلس، إذ تولاها في سنة (129–138هـ/746–755م)[14]، وحليفه الصميل بن حاتم الكلابي في معركة المصارة في سنة (138هـ/755م)[15]، انتهت بهزيمتهما أمام قوات عبد الرحمن الداخل، وفر على اثرها يوسف الفهري إلى طليطلة(Toledo)[16] والتقى عاملها الذي حشد له الجنود لقتال الداخل إلا أن محاولاته بائت بالفشل الذريع وقتل في سنة (142هـ/759م) على يد عبد الله بن عمر الأنصاري، وبعد دخول عبد الرحمن إلى قرطبة بايعه أهلها على الطاعة، إلا أن عناصر جيشه استغلوا الفرصة وقاموا بنهب مدينة قرطبة(Cordaba)[17] وسرقة ممتلكات يوسف الفهري والصميل[18].

فنلاحظ في التاريخ إن الجنود هم الذين يقومون بعملية السرقة في المدن والمناطق التي يدخلونها، بدليل ما ذكره ابن القوطية بقوله: "وسار ابن معاوية حتى أتى القصر، فلم يجد دونه أحداً، وأقبل عسكره فأنتهب عسكر يوسف, وأكلوا الطعام الذي كان أعده، فأصابوا العسكر وفيه من كل شيء"[19]، فضلاً عن مهاجمة اثنان من الجنود مقر أقامة الصميل في شقندة(secunda)[20] وسرقوا من جملة الاشياء الثمينة صندوقاً يحتوي على عشرة آلاف دينار، وهذا ما أشار إليه ابن القوطية بقوله: "... فخلفا النهر إلى دار الصميل بن حاتم بشقندة، وبها كان مسكنه، فأنتهبا ما في الدار، ... وكان فيما وجداه له تابوت فيه عشرة آلاف دينار"[21].

ويبدو إن الولاة في الأندلس عارفين بوجود السراق وكثرتهم بسبب الوضع السياسي المتدهور والسيء بدليل إن الوالي يوسف الفهري عندما علم بوصول معاوية الداخل للأندلس بعث إليه الهدايا وكتاب طويل يرغبه بمحالفته، والتمسنا في كتابه انه قد أشار الى وجود السراق، وهذا ما أكده ابن عذاري المراكشي بقوله: "أما بعد، فقد انتهى إلينا نزولك بساحل المنكب، وتأبش من تأبش إليك ونزع نحوك من السراق وأهل الختر والغدر ونقض الأيمان المؤكدة، التي كذبوا الله فيها وكذبونا! وبه - جل وعلا! - نستعين عليهم! ولقد كانوا معنا في ذرى كنف ورفاهية غبش، حتى عصموا ذلك، واستبدلوا بالأمن خوفا، وجنحوا إلى النقض! والله من ورائهم محيط! فإن كنت تريد المال وسعة الجناب، فأنا أولى لك ممن لجأت إليه! أكنفك، وأصل رحمك، وأنزلك معي إن أردت وبحيث

تريد! ثم لك عهد الله وذمته في ألا أغدر بك"[22]، إلا ان تلك الرسالة والمغريات لم يكن لها دور مؤثر، في نفس عبد الرحمن الداخل بعد نكث العهود والمواثيق عليهم، وبنهاية الأمر تم التخلص من خصومه وطوى صفحتهم من سجلاته.

وفي سنة (202هـ/817م) اندلعت حادثة الربض التي فيها هاج أهل قرطبة[23] وثاروا ضد أميرهم الحكم بن هشام الاموي (206-180هـ/821-796م)، وحاربوه لجوره وفسقه[24]، وكانت هذه الوقعة عظيمة، ومن نتائجها إن وجه الامير عساكره من وراء ظهور الثائرين حيث استخدم الحيلة ضدهم، وقتلوا منهم مقتلة عظيمة [25]، وهرب الثائرون، وتعرضت بيوتهم الى السرقات والنهب والسلب وبقي ذلك في ارباض قرطبة ثلاثة أيام[26].

أما الثائر عمر بن حفصون[27] الذي ثار في اقليم ريه (Reha)[28] والتي بدأت ثورته (267–305هـ/880–917م)[29]، وكان هذا فاسداً سيء السيرة، عنيفاً يعتدي على النفس والمال[30] ويعد هذا رئيساً لقطاع الطرق وقد اطلق عليه ابن حيان بقوله: "رئيس العصاة وجرثومة النفاق وإمام الضلالة وكهف الخلاف وموقد نار الفتنة وملجأ أهل المعصية"[31]، واعصوصب حوله جيش من اللصوص وقطاع الطرق وثار على الامير محمد بن عبد الرحمن الثاني (238–273هـ/852–886م)[32] وما لاشك فيه إن أمر ابن حفصون هذا مع لصوصهِ وقطاعي الطرق، أحدث اموراً مريعة ضد الأهالي.

وفي سنة (303هـ/915م)، كانت المجاعة بالأندلس، وبلغت الحاجة بالناس مبلغاً لا عهد لهم بمثله؛ وبيع قفيز القمح بكيل سوق قرطبة بثلاثة دنانير، فضلاً عن انتشار الأوبئة بين الناس، وكثر الموتى في أهل الفاقة والحاجة، حتى كاد أن يعجز عن دفنهم[33]، وهذه الأوضاع دفعت باللصوص وقطاع الطرق أن تتحين الفرصة للأنقضاض على الأملاك العامة والخاصة، وهذا ما اكده ابن عذاري المراكشي بقوله: "فكانوا مع استيلاء الجوع يغارون على من قرب منهم ويغدرون على من مر بهم من رفاق المسلمين وطالبي المعاش، وجالبي الميرة، فلم يجدوا منفذاً إلا وطمعوا فيه"[34].

واستمر هذا زعيم قطاع الطرق بحركته هذه ومن ثم اولاده من بعده، يحكمون مدناً وحصوناً بتفويض من والدهم وبإقرار من الأمير عبد الرحمن لهم على تلك المناطق، فكان جعفر في قلعة ببشتر(Bobastro)[35] نيابة عن والده[36]، وعبد الرحمن في حصن طرش(Torrox)[37][38]، وسليمان في مدينة أبذة(Ubada)[39]، ثم حصن أشتبين(Esteban)[40][41].

ولم يطل العهد بجعفر فقتل سنة (308ه/920م) على يد جماعة من أنصاره الذين ولوا سليمان مكانه، ولكن سليمان ما لبث أن غلبه الغرور فمارس دور أبيه في مقارعة السلطة المركزية معتمداً على حصانة مدينة ببشتر، فقضي عليه سنة (314هـ926م)، واستسلم أخوه حفص في سنة (315هـ/927م)، بعد أن اجتاحت قوات الدولة القلعة وما يحيط بها من مواقع حصينة، بقيت ما يقارب خمسين سنة[42]، وبهذا أن حركتهم استطالت وطالت وبذلت السلطة عليها الجهود المادية والنفسية من أجل القضاء عليها مما لها من شر على المجتمع وامنه واقتصاده.

أما دولة بني عامر التي بدأت بمحمد بن ابي عامر[43] (366–392هـ/976–1001م)، وهذه الدولة لها اعداء كثيرين ، بذلوا الجهود لإسقاطها وتم لهم ذلك، وازالوها ونهبوا قصور الخلافة في عدة مدن منها مدينتي بَلَّشُ(Velez) [44] والزاهرة(Azzahira)[45]، التي نهبوا ذخائرها، وأموالها من قبل العامة وهدمت المدينتين بالكامل بعدما أضرموا النار في صروحها[46]، وكذلك مدينة الزهراء(Azzahra)[47]، التي عصفت بها نار الفتنة الكبرى, وأصبح الأمن فيها معدوماً، سيما في سنة (400هـ/1009م) فسرقت من قصورها اشياء ثمينة، كالتحف من قصور الخلفاء الامويين، وحتى أن الأشياء التي سرقت وصلت إلى بغداد وسائر بلاد المشرق وبيعت في أسواقها كانت من نتاج تلك الفتن، بدليل ما ذكره ابن عذاري المراكشي بقوله: "وخرج عامة قرطبة إلى الزهراء فنهبوا ما وجدوا فيها من آلات البربر وقتلوا من وجدوا بها ودخلوا الجامع ونهبوا حصره وقناديله ومصاحيفه وسلاسل قناديله وصفائح ابوابه"[48]، وفي اثناء تلك الفتنة أيضاً كانت الامور متأزمة للغاية في قرطبة التي حاصرها البربر، بدليل ما ذكره ابن الاثير بقوله: "ثُمَّ عَادُوا إِلَى قُرْطُبَةَ فَحَصَرُوهَا، وَقَدْ خَرَجَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِهَا وَعَسَاكِرِهَا مِنَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ، وَاشْتَدَّ الْقِتَالُ عَلَيْهَا، وَمَلَكَهَا سُلَيْمَانُ عَنْوَةً وَقَهْرًا، وَقَتَلُوا مَنْ وَجَدُوا فِي الطُّرُقِ، وَنَهَبُوا الْبَلَدَ وَأَحْرَقُوهُ"[49].

وكما لم تسلم الكتب من السرقة، إذ أنه عندما اقتحم البربر مدينة قرطبة عملوا على نهب وسرقة ما تبقى من الكتب من خزائنها خلال الحصار وتم بيعها في الأسواق[50], وهذه الدليل يعطي انطباع واضح حول فترة الاضطرابات السياسية، حتى الكتب لم تسلم من السرقات، فكانت اعين السراق عليها ليبتاعها من أجل المال.

وفي فترة دويلات الطوائف[51] في الأندلس(414-484هـ/1023-1091م)، اتسمت العلاقة بين تلك التيارات السياسية بالعداء والصراعات الدموية منذ تأسيسها في الربع الاول من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، فقد وصف أحد المؤرخين هذه الحالة بقوله: "وجعل الله بين أولئك الأمراء ملوك الطوائف من التحاسد، والتنافس، والغيرة مالم يجعله بين الضرائر المترفات، والعشائر المتغايرات"[52].

فضلاً عن ذلك حالات السرقة التي طالت غرناطة أبان حكم باديس بن حبوس الصنهاجي (429-465هـ/1037-1072م) عندما تسنم يوسف بن اسماعيل بن نغرالة اليهودي الحجابة، والذي كان الشرارة في اندلاع الشغب بين الأهالي الآمنين، نتيجة لاعماله الخبيثة، مما دفع أهل المدينة والجند بأسرها لحمل السلاح، وهجموا على بيوت اليهود في كل مكان، وأمعنوا فيهم تقتيلا وتعذيباً، ونهبوا دار يوسف، وكانت غائصة بالنفائس والذخائر، ووجدت له فيما خزانة جليلة من كتب العلوم الإسلامية، ونهبوا سائر دور اليهود وحوانيتهم في سنة (459هـ/1066م)[53].

ومما يدل الوضع السياسي متمزقاً في تلك الفترة، أن الممالك الاسبانية التي كانت بالأمس القريب عدوة للمسلمين قد رحبت بهذا التناحر بين امراء الطوائف، فتدخلت تعين احدهم على بعضهم، وهذا ما ذكره ابن الكرديوس بقوله: "وكان اسر شيء على الملك الفنش بن فردلند واستحكم في المسلمين طمعه وصح في قياسه الفاسد أن يستخلص جزيرة الأندلس لنفسه، فلم ينم عن شن الغارات ومواصلة الغزوات، وصادف أيام ملكة نفاقاً كثيراً بين المسلمين واختلافاً عظيماً وضعف بعضهم عن بعض إلا بمعونة الروم، فبذلوا للفنش ما يحبه من الأموال ليعينهم على مناوئهم بانجاد الرجال،... وكل واحد منهم يتنافس في شراء الذخائر الملوكية، متى طرأت من

المشرق كي يوجهها إلى الفنش هدية ليتقرب بها اليه ويحظى دونها مطالبه لديه،... وصاروا للفنش عمالا يجبون له الأموال، لا يخالف أمره أحد ولا يتجاوزه له أحد ووكلوا أمور المسلمين إلى اليهود فعاثوا فيهم عيث الاسود وجعلوهم حجاباً ووزراءً وكتاباً"[54] .

وفي السياق نفسه ما قام به أبو الوليد بن جمهور (462-435هـ/1043-1069م)، جعل بطانته من أراذل القوم, واعتدى على المسلمين واستباح أموالهم، وسلط عليهم أهل الفساد أيضاً ناهيك عن إهماله للأمور الشرعية وإخافته للطريق مما ادى إلى إنتشار الفسوق في عهده[55].

هذه الظروف فتحت المجال كثيراً للسرقات واللصوصية ومن أشهر اللصوص الذي نال صيت واسع، لما تميز به من اساليب وفنون في اسلوبه بالسرقة وهو السارق البازي الاشهب أو الأزرق، عاش بأرياف والمناطق المجاورة من اشبيلية(Sevilla)[56]، ايام حكم المعتمد على الله محمد بن عباد (484-464هـ/1071-1091م)[57]، إذ عرف عنه التألق فيما عد ذلك من فنون السرقة، والتحاقه فيما بعد ضمن حراس أحواز أشبيليه بعد إن عفي عنه[58].

وهذا يفسر أمرين اولهما مدى انحطاط الأمن، إذ بات اللص موظفاً وحامياً وحارساً بالوقت نفسه، والأمر الثاني هو اشتراك الفئة السياسية بخلق فئة اللصوص لتحقيق أهداف سياسية مختلفة، وهذا يعني إن عمليات السرقة باتت تحدث دون رقيب أو حسيب, الأمر الذي دفع أحد الحكماء قائلاً "فأكثر مايباع هنالك من السرقات"[59]، وهذا ما نستشفه من خلال الحروب التي نشبت هنا وهناك أبان حكم بني عباد في اشبيلية وما شابها من سلب ونهب دور عبد الملك بن يحيى بن عباد على يد عامة الناس، وهذا ما ذكره ابن الخطيب بقوله: "وأمتنع عبد الملك وخويصة أهله في علية الدار حيث سكناه، ودافع عن نفسه إلى أن غشي الدار الجراد المنتشر من الناس، وشملها النهب"[60].

بيد أن التمزق السياسي في عهد دويلات الطوائف أدى إلى ظهور البازي الأشهب وغيره من السراق كنتيجة حتمية وانعكاساً ملحوظاً لذلك الوضع، وفي تلك الفترة يبدو أن مدينة ميورقة كانت تنعم بالخير والاستقرار، ولم نعثر على حالات من السرقة المنظمة فيها، حتى ان احد الفقهاء المعروف بابن ميقل[61] أنه "لم يأكل لحماً الا طيراً او حوت او صيد، ولا لبس خفاً الامن جلود ميورقة"[62]، وهذا يعطِ إنطباع أن جريمة اللصوصية كانت عامة وشاملة لأرجاء الأندلس.

أما في عصر المرابطين[63](484-541هـ/1091-1146م)، وما حدث من فتن واضطرابات عصفت بين المرابطين وأهل قرطبة، لا سيما في سنة (514هـ/1120م) ايام الأمير علي بن يوسف بن تاشفين[64] (500-537هـ/1106-1142م)، وسببها ما قام به أحد ولاة ابن تاشفين على قرطبة، الذي اشعل فتيل الفتنة بين أبناء البلد الواحد، بدليل ما ذكره ابن الاثير بقوله: "وَأَظْهَرَ السِّلَاحَ وَالْعُدَدَ يُرِيدُ قِتَالَ أَهْلِ الْبَلَدِ، فَرَكِبَ الْفُقَهَاءُ وَالْأَعْيَانُ وَالشُّبَّانُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ، وَقَاتَلُوهُ فَهَزَمُوهُ، وَتَحَصَّنَ بِالْقَصْرِ، فَحَصَرُوهُ، وَتَسَلَّقُوا إِلَيْهِ، فَهَرَبَ مِنْهُمْ بَعْدَ مَشَقَّةٍ وَتَعَبٍ، فَنَهَبُوا الْقَصْرَ، وَأَحْرَقُوا جَمِيعَ دُورِ الْمُرَابِطِينَ، وَنَهَبُوا أَمْوَالَهُمْ"[65]، وفي أواخر الحكم المرابطي كثرت التمردات والثورات، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية في الأندلس، مما دفع ببعض العامة للجوء للسرقة[66].

كما إن لأعمال السرقة في المجتمع الاندلسي خلال العصر المرابطي استهدف في المقام الأول كل أنواع الماديات، سيما المنقولة منها، إذ كانت الأموال العينية كالنقود أكثر عرضة

للسرقة، ومن المؤكد إن الإتجاه نحو سرقة هذه الماديات بالدرجة الأولى أمر له دوافعه الأجتماعية والاقتصادية، وسوء تصرف الولاة بالتعامل مع العامة، أدى بالنتيجة لظهور أعمال اللصوصية فإذا ما نظرنا إلى اولئك اللصوص من زاوية اجتماعية بوصفهم إحدى الشرائح الإجتماعية المهمشة, لأمكننا فهم العديد من سلوكياتهم وفق الأطر التاريخية والإجتماعية والإقتصادية التي جنحت بهم إلى إنتحال اعمال اللصوصية، وما كانت تؤديه تلك الأعمال في حياتهم الفردية والجماعية، وعليه فإن أعمال اللصوصية كان لها أثر مباشر في خلخلت الأمن في البلاد.

ولرب سائل يسأل هل هذه عمليات السرقة هي رد فعل من واقع اقتصادي واجتماعي متدهور أو سوء تصرف الحكام اتجاه العامة؟ فلا يغفل إن هذه الطبقة عاشت تحت وطأة الفقر والحاجة في ظل مجتمع كانت له نظرته الخاصة ومسوغاته الطبقية في تصنيف فئاته الإجتماعية المختلفة، فضلاً عن البذخ والترف الذي كان يعيشه الولاة في بلاد الأندلس وعدم اكتراثهم لرعيتهم.

وعلى الرغم من إن بلاد الأندلس تتمتع بخيرات وفيرة إلا أنها تعرضت إلى أزمات اقتصادية نتج عنها الفقر والقحط والمجاعة، ذلك أدى إلى نفاذ المواد الغذائية سواء في بيوت الناس أو في الأسواق، مما أدى ذلك الى إرتفاع الأسعار، وهذا كله دفع السلطة أن تستخدم نظام جبائي ضد هذه الطبقة، ولربما هذا ما جعل هؤلاء اللصوص يستهدفون في سرقاتهم الملاك الكبار من اصحاب الآجنة الاثرياء ونهب المواشي والمحاصيل[67].

ويؤكد ذلك شيوع السرقة كانت تحدث نتيجة لازمات المجاعة التي تصيب البلاد ففي سنة (487هـ/1094م) تلك السنة التي إنعدمت فيها الأقوات وأشتد على إثرها الجوع بتلك الفئات، وهذا كفيلاً إلى أن تسارع عمليات السرقة وقيام اللصوص بقطع الطرق والتفتيش في البيوت، ولعل هذا ما يؤكده ابن بسام حول اشتداد أعمال اللصوصية التي استهدفت محاور الطرق والمسالك التجارية حتى اضحى اجتياز الطرق من خلال قوله: "وأجزع الطرق مشحونة باللصوص والدعار"[68]، فضلاً عن ما ذكره ابن عذاري المراكشي بقولهِ: "من وجد عنده شيء من آلات الحديد، فماله ودمه حلال، حتى شاع الخوف في أهل بلنسية(Valencia)[69]... وزاد النهب والسلب فيها"[70].

أما الدولة الموحدية (541-646هـ/1146-1248م)[71]، فقد مرت بالضعف والفوضى السياسية في الربع الأول من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، ففي سنة (555هـ/1160م) هاجم ابراهيم بن همشك[72] مدينة قرمونة (Carmona)[73] وقيامه بأعمال النهب والسب والحرق والقتل ونصب الكمائن، فضلاً عن مهاجمته مدينة قرطبة وسرقة النفائس والأموال من قصورها[74].

وفي السنة ذاتها وجه عبد المؤمن بن علي (524-558هـ/1129-1162م)[75] رسائل واضحة يحث بها الولاة بالأندلس على العدل بين الناس وحذرهم من مغبة قتل المسلمين واستباحة أموالهم وأعراضهم وإبطال ما كان يؤخذ عنهم من مغارم بمختلف أنواعها[76].

وعلى ما يبدو أن سياسة عبد المؤمن تهدف إلى استمالة العامة لإعادة الأمن إلى الأندلس، سيما وأنها مقبلة على مرحلة جديدة من حكم قبائل المغرب، بعد سلسلة من الأحداث الخطيرة التي عرفتها الدولة مع نهاية الدولة المرابطية.

وفي سنة (567هـ/1171م) انتشرت اللصوصية في الأحياء وظاهرة التعدي على المنازل، فأبدت السلطة اهتماماً بالغاً في بهذا الشأن، الحد من انتشار ظاهرة التعدي على قوافل التجار والمسافرين من طرف قطاع الطرق عندما كثر النهب والسلب بالأندلس وهذا ما يؤكده ابن الأحمر بقوله: "ذلك أعظم فساد الأندلس وإختلال أمرها وغلت الأسعار وعم الجور وكثرت المحن بالعدوتين وانقطع السفر وكثر النهب وانقطعت الطرق"[77].

كما كان لأثر الصراعات السياسية بين الأسرة الحاكمة دوراً في التفكك والإنحلال، أذ قام أحد افراد رجالات الدولة المقربين، يدعى البياسي[78] في مدينة قرطبة بحركة سياسية عسكرية لأسقاط سلطة أعمامه فيها من أجل الاستحواذ على السلطة سنة (622هـ/1225م)، ويبدو إن ذلك كان سبباً في قيام جنود البياسي بالسرقات والسلب والنهب لاسيما بعد أن توجه مع قواته العسكرية إلى قصر أبو العلاء(629-624هـ/1227-1232م)[79] اخو الخليفة الموحدي العادل[80]، فقام بحصار القصر ثم دخوله، وعاث البياسي وجنوده فساداً بسرق ونهب القصر، سيما حلي نساء أبو العلاء واقتسمها بين جنوده، فضلاً عن نهبهم ما عنده من أثاث وسلاح ودواب[81].

وبعد خروج الخليفة الموحدي أبو العلاء من الأندلس سنة (626هـ/1228م) بسبب عدم قدرته مواجهة الأوضاع هذا من جانب، وتدهور الوضع العام في عاصمة الخلافة مراكش من جانب اخر، وبهذا اصبحت الأندلس بعد خروجه بوضع لا يحسد عليه، مما مهد لخروج شخص يدعى ابن هود[82].

ومما لا شك فيه أن التباين الإجتماعي الذي عرفته الأندلس، أدى إلى ظهور فئات غير منتجة كاللصوص وقطاع الطرق، فضلاً عن نفور العامة من الحكام بسبب النظرة التشائمية لهم عندما كانوا ينعتونهم بأحقر الصفات وهذا ما ذكره ابن عذاري عند حديثه عن ابن هود بقوله: "وكان هذا الغشتي رجلاً حواساً وتحت يده جماعة كبيرة من أراذل الناس السفلة الخساس وصاروا له أعواناً وجساساً، فكان يقطع بهم الطرقات في تلك النواحي والجهات كأنهم مغاورين فيها للروم المجاورين إليها حتى اشتد ضروة هناك بالأرض ومن عليها، ولحق اذاه المسلمين في طرقاتهم لتجاراتهم"[83].

وفي السياق نفسه زاد عدد السراق في الأندلس أبان هذه الحقبة، سيما اثناء انحلال الخلافة الموحدية بدليل ما ذكره الحميري من انضمام والتفاف السراق وقطاع الطرق حول ابن هود اثناء خروجه للحرب ضد أبو العلاء ادريس الموحدي بقوله: ((... فجمع أصحابه وخرج بهم إلى الحصن المعروف بالصخور فدعا لنفسه، واجتمع له جمع من القطاع ودعار الشعاري والضياع))[84].

وعلى ما يبدو ظهور نشاط العصابات من اللصوص وقطاع الطرق انضوت تحتهم فئة من العوام, وهذا ما أكده ابن الأبار بقوله: "وأحداً ممن تعرض إلى السلب وهو في طريقه من بلنسية إلى شاطبة(Jativa)[85] بقوله:

لاقى بِيَ الجدُّ العَثُورُ عِصَابَةً ذَهَبَتْ بِمَالِي كَيْ يَسُوءَ مِآلِي
فاسْتَأْنَفَتْ نَفْسِي بِحُكْمِ شَقَائِهَا خَـــوْضَاً لأَهْـــوَالٍ عَلَى أَهْـــوَالِ[86]

شهدت بلاد الأندلس فترات عديدة من القحط والمجاعات لايمكن سردها نكتفي بالقول إنها وفرت عدم الاستقرار وآثار سلبية نتج عنها هلاك الإنسان والحيوان، وبالتالي ذلك أدى إلى استفحال وانتشار السراق والحيالين[87] محاولين التغلب على الظروف القاسية التي يعيشونها.

وكان يتم التعامل مع هؤلاء السراق وفق القانون القضائي، إذ يقدم اللص إلى القاضي حيث يأخذ اصدار الحكم وشهادة الشهود وبوثيقة مثبتة تنص فلان كان محارباً – لصوص يحملون الخناجر والرماح – اضافة الى تهمته الخاصة بالسرقة والتعدي على الناس وقتلهم، وفي بعض القضايا تكون شهادة المجني عليه كافية لانزال الحكم بحق المتهم، وذلك يبدو برأينا يعود إلى السجل الاجرامي السابق للمتهمين وجريمتهم تلك وبالحكم عليهم برد ما اقتطعوه من أموال الناس[88] ومهما اختلفت الاحكام الشرعية ضد هؤلاء السراق؛ فانه لا يخفى علينا ان هذه الظاهرة عرفت انتشاراً واسعاً في المجتمع الاندلسي افضى الى تشعب الاحكام الشرعية والقانونية الخاصة.

ثانياً: السرقات العامة

إن هذا النوع من السرقات يدخل ضمن عمليات الاختلاس التي يقوم فيها موظفي الدولة بإختلاس الأموال العامة، وقد علل ذلك ابن رشد الحفيد الفرق بين السرقتين قائلاً: "كانت السرقة تعني أخذ مال الغير مستتراً من غير ان يؤتمن عليه؛ فإن الاختلاس يعني أخذ مال الغير المؤتمن عليه"[89].

على إن جريمة الاختلاس تنحصر في سرقة موظف لمال مصلحة من المصالح بدون وجه أو حق، ووفقا لهذا التعريف العام أو الشامل؛ "فأن المختلس قد يكون موظفاً مدنياً أو عسكرياً، أو ما شابه ذلك؛ فهو يستولي بهذه الصفة على أموال عامة، لاسيما بيت المال العام...، وقد يقوم بالتصرف أيضاً في المال الذي بعهدته على اعتباره ملكاً خاصاً"[90].

ويبدو إن بيت مال المسلمين الذي تم تأسيسه في عهد الأمير المنذر بن محمد (273-275هـ /886-888م) والذي أمر بإنشائه لاستلام أموال الأوقاف، وأطلق عليه لقب "بيت المال"[91] ورغم أنه أقيم في داخل جامع قرطبة، إلا أن ذلك لم يجعله في منأى عن اللصوص والسراق، فقد تعرض للسرقة وذلك في سنة (353هـ/ 964م[92]، ولا يستبعد ان يكون رجال الدولة أو موظفي هذا البيت ممن يسرقونه لأنهم اعرف من عامة الناس في كيفية الوصول إليه وسرق محتوياته أو بعض منها.

وقد كتبت لنا المدونة الفقهية العديد من الشواهد التي اصدرت فيها قضايا تخص السرقات التي قام بها موظفي الدولة، بهذا الصدد يعد كتاب مسائل لابن رشد الجد من أهم المصادر التي دونت الشواهد التاريخية الخاصة بهذه المسألة فمن جملة القضايا التي فصل فيها قاضي الجماعة[93] بقرطبة أبان حكم المرابطين، نتيجة ثبوت عليه جرم الاختلاس، إذ ثبت علية ذلك مسألة حول محاسبة احد القضاة لثبوت تهمة الإختلاس عليه[94] إذ كان القاضي ابن رشد الجد يذهب إلى القول بتشديد النظر والتدقيق على هؤلاء الموظفين وعدم منحهم مسؤولية التصرف إلا بإذن القضاة[95]، وذلك نتيجة الصعوبة التي كانت تواجه آلية التعامل مع الاملاك العامة، إذ كانت محطاً لأنظار منافسي موظفي الدولة حول الاستيلاء عليها، من خلال عمليات الاحتيال والاختلاس منها ما قام به

رجلاً استغل مكانته الأسرية لكونه من ذوي الجاه وأصهاره من أمناء البلد وعماله للقيام بغصب موضع من فدان كان محبساً لمقبرة على المسلمين[96].

وفي السياق نفسه ظاهرة اغتصاب املاك بأشبيلية, وهبت ثم بيعت وهي في الحالتين بيد غاصب أبان حكم بني عباد[97]، وعلى الرغم من إن دخول المرابطين إلى الأندلس أفضى إلى استرجاع العديد من الملاك العامة والخاصة، إذ عمد يوسف بن تاشفين إبى استرجاع أملاك عامة كانت قد حبست من قبل بني عباد[98], فضلاً عن انتشار ظاهرة غصب الأراضي التي ازدادت استفحالاً في المجتمع الأندلسي, سيما في أواخر عهد علي بن يوسف بن تاشفين واضحى لها ديواناً خاصاً يعرف بالمستخلص[99].

كما تقدم لنا كتب التراجم بعض الرؤى عن قضايا السرقات العامة، كونها تضم شخصيات اتهموا بهذا النوع من السرقات وتم حبسهم، وأول شهادة تمدنا بها هذه المصادر تلك المتعلقة بوالي قَبْرَة (Cabra)[100] إسحاق بن محمد بن إبراهيم بن مزين الذي أساء السيرة؛ فعزل ومات بالسجن[101] وذات النهاية كانت من نصيب أبي بكر عيسى بن الوكيل اليابري، وكان أحد عمال مدينة غرناطة في عصر المرابطين، الذي سرق مالاً يقدر بعشرة الآف دينار فقبض عليه وأشخص مكبلاً إلى مراكش[102].

ويبدو أن عمليات الإختلاس التي قام بها اصحاب الوظائف الكبرى التي تعد مصدراً للثراء والجاه، كمنصب صاحب الأشغال الخراجية في الأندلس أعظم من الوزير، وأكثر أتباعاً وأصحاباً وأجدى منفعةً، ولكن يتعرض للمصادرة والنكبة لمجرد قيامه بإختلاس ما، أو لمجرد شك الحاكم في حاله، وذلك وفق تقلب الحوال وكيفية السلطان[103]، ولعل هذا ما أشار اليه ابن الخطيب بقوله: "أنه اضحى يتوقع المكروه صباحاً ومساءً وإرتقاب الحوالة التي تزيله من النعيم إلى البأساء"[104]

ويبدو أن العلاقات الشخصية بين رجال الدولة ساهمت في تطور هذا النوع من السرقات، إذ يتدخل البعض من أجل الصفح عن السارق أو المختلس، وهذا ما حدث عندما مدح احمد بن محمد بن المدبر[105] في قصيدته الشهيرة قاضي غرناطة أبا الحسن الذي حكم على أبو بكر عيسى ابن الوكيل اليابري الكاتب بالسجن، ففي قصيدته استجار به وأوضح فيها أنه يتحمل دفع المال المسروق وإن يصفح عنه وإعادته إلى عمله[106]، فكانت القصيدة قد اثرت بالقاضي ونالت استحسانه، واعاد ابن الوكيل إلى عمله[107].

المبحث الثاني: إجراءات الدولة في الأندلس للحد من جريمة السرقة:

من أجل أن تحافظ السلطة في الأندلس على وجودها استمراريها وديمومتها في الحكم وفرض الأمن في البلاد، عمدت الى قيامها بعدة إجراءات احترازية ضد جريمة السرقة واللصوصية، فكان لأمراء وخلفاء الاندلس دور في هذا الجانب، ومن خلال البحث تعرفنا على اجراءات اختلفت نوعاً ما عن اجراءات الدولة التي كانت معاصرة لدولة بني امية في الاندلس، ألا وهي الدولة العباسية، وسيتم توضيحها وحسب التدرج التاريخي.

كان أولى إجراءات الامير عبد الرحمن بن معاوية (الداخل)، أنه اصدر أوامر على جنوده الذين هم من جعلوه يرتكز على كرسي السلطة في الاندلس، بعد أن كان مشرداً خائفاً من

ملاحقة بني العباس له، فأنه لم يتوان من اتخاذ اجراءات صارمة ضدهم، وضد أعمالهم في السرقة والنهب والسلب لقصور الولاة عند انتصارهم عليهم في معركة المصارة التي مر ذكرها[108]، فكان إن أمر جنوده بالكف عن تلك الاعمال الاجرامية، والامر الآخر هو اعادة ما سرقه الجنود من الاموال، إلى اصحابها[109].

وكما وقف الامير المنذر بن محمد (273–275هـ/886– 888م) من تمرد عمر بن حفصون موقف اجرائي أحترازي من أجل الكف عن إعلان العصيان والتمرد من خلال الترغيب، بعد إن قدم له أموالاً ودواباً، فضلاً عن تحقيق الأماني له وما يأمله مع جماعته، وقطع لأولاده أرفع الثياب، إلا أنه بعد إن أخذ من الأمير مبتغاه إحتال عليه ورجع إلى أعماله الإجرامية[110]، مما اضطر الأمير المنذر أن يقصده، ويغزوه، بكل حزماً وقوةً وحاصره مدة ثلاثة واربعين يوماً[111] إلا أن الأمير توفي في سنة (275هـ/888م)، وتفرق معسكره ولم يقدر أخوه عبدالله (275–300هـ/888–912م) على القضاء عليهم فاستطال أمر ابن حفصون[112].

واما إجراءات عبد الرحمن الثالث (350-300هـ/912-961م)، فكانت إجراءات فريدة من نوعها في مواجهة الازمات التي كانت سبباً لإعمال السرقة واللصوصية، إذ أنه عمل على ايقاف غزواته مع الممالك الاسبانية، من أجل وضع حداً للسراق وقطاع الطرق الذين لم يكونوا يتورعون عن سرقة الناس وسلب التجار[113] أمام تلك الأعمال التي تهدد الإقتصاد والأمن يكون عبد الرحمن الناصر مجبراً لإن يوقف غزواته، من أجل الوقوف بوجه ابن حفصون وهذا ما اشار إليه ابن حيان بقوله: "ودخل الناصر لدين الله إلى مدينة الجزيرة الخضراء، وكان في ساحلها المارد ابن حفصون ولدى أصحابه عدة من المراكب البحرية يُسفرونها إلى أرض العدوة في المير والتجارات ويقضون بها الحاجات فيتسعون بها أعظم التوسعة... فأمر الناصر بحرقها جميعاً بين يديه"[114]، وهذا ما اكده ابن عذاري أيضاً بقوله: "وألقيت للمشرك عمر بن حفصون مراكب في البحر كانت تميره من العدوة فأحرقت جميعها"[115]، وبذلك قطعت جميع الامدادات اللوجستية والعسكرية التي كانت تأتيه من أنصاره.

وفي سنة (303هـ/915م)، كانت المجاعة بالأندلس، التي شبهت بمجاعة سنة (260هـ/873م)، فإشتد الغلاء وبلغت الحاجة والفاقة بالناس مبلغاً لا عهد لهم بمثله؛ وبيع قفيز القمح بكيل سوق قرطبة بثلاثة دنانير، فضلاً عن انتشار الأوبئة بين الناس، وكثر الموتى في أهل الفاقة والحاجة، حتى كاد أن يعجز عن دفنهم[116]، وهذا كله دفع بالناصر لأخذ الأجراء الأحترازي ألا وهو أن يكثر من الصدقات في هذه الأزمة على المساكين وأهل الفاقة وعلى المتعففين عن المسألة وصدقات أهل الحسبة من رجاله المؤتسين به، إذ تآسى به رجال دولته ومنهم حاجبه بدر الدين بن احمد[117].

وفي سنة (313هـ/925م) أمر الناصر بهدم جميع الحصون التي يتحصن بها المتمردين كإجراء احترازي وترهيب للعدو بالوقت نفسه وهذا ما أشار إليه ابن عذاري المراكشي بقوله: "أمر بهدم اكثر حصون جيان وقصابها، اذ كانت مستركحاً لأهل الشر والخوف، وضرراً على أهل الطاعة والاستقامة؛ وكذلك ما فعل بحصون إلبيرة[118] .

وكان لمحمد بن أبي عامر إجراءات مهمة، سيما في قرطبة التي كانت تعاني قبله من البلايا الكثيرة من وراء أعمال السرقة واللصوص، إذ كان أهالي قرطبة يتحارسون الليل بطوله[119]، وكان من إجراءاته التي صورها لنا ابن عذاري المراكشي بقوله: "فسد باب الشفاعات، وقمع أهل الفسق والذعارات، حتى ارتفع البأس، وأمن الناس، وأمنت عادية المتجرمين من حاشية

السلطان؛ حتى لقد عثر على ابن عم له يعرف بعسقلاجة؛ فاستحضره في مجلس الشرطة وجلده جلدا مبرحا كان فيه حمامه؛ فانقمع الشرُّ في أيامه جملة... فضبط محمد المدينة ضبطاً أنسى أهل الحضرة من سلف من أفراد الكفاة وأولي السياسة"[120].

وفي سنة (353هـ/964م) أُسندت مهمة الإشراف على بيت مال المسلمين، لقاضي الجماعة، وهو بدوره لا يمكِّن أحداً من العمل فيه، إلا من كان غنياً، عدلاً، ثقة، ومع ذلك يكون القاضي دائم التفقد لهم، والسؤال عن أحوالهم في كل شهر إن أمكن، كما أن على القاضي أن يجتهد في إنماء تلك الأموال، مستعيناً على ذلك بآراء الفقهاء، ليكون بعضهم على بعض شهيدا، ويكونوا جميعاً على علم بما يُدخل إلى بيت المال وما يُخرج منه، وفي أي شيء صُرف، وبذلك لا تكون هناك فرصة للتلاعب بالأموال[121].

واستمرت السلطات في الاندلس تتخذ الاجراءات والسبل الكفيلة للحد من السرقات ومعالجة تلك الجريمة المنظمة، ووجدنا اتخاذهم تنظيم احترازي، يعرف بـ (الدرابين)[122] أي الحرس الليلي، "لأن بلاد الأندلس لها دروب بأغلاق تغلق بعد العتمة، ولكل زقاق بائت فيه، له سراجٌ معلّق وكلب يسهر وسلاح معدّ، وذلك لشطارة عامّتها وكثرة شرّهم، وإغيائهم في أمور التلصص، إلى أن يظهروا على المباني المشيدة، ويفتحوا الأغلاق الصعبة، ويقتلوا صاحب الدار خوف أن يقرّ عليهم أو يطالبهم بعد ذلك، ولا تكاد في الأندلس تخلو من سماع دار فلان دخلت البارحة وفلان ذبحه اللصوص على فراشه وهذا يرجع التكثير منه والتقليل إلى شدّة الوالي ولينه، ومع إفراطه في الشدّة"[123].

وكما طالب المحتسب ابن عبدون على القائمين من الحرس بضرورة زيادة جولاتهم الليلية، "لأن السراق والذعرة والطائفين يرتقبون مشي الحرس وينطلقون بعد ذلك لطلب الشر والفجور"[124]، ومن جهة أخرى طالبت السلطات المرابطية الجهاز الإداري التابع لها بضرورة تعقب غير المنضبطين كالسراق ونحوهم، بدليل ما جاء في إحدى الرسائل الديوانية التي كتبها ابن خاقان على لسان أحد أمراء المرابطين الى صاحب الشرطة بقوله: " وأنْ يُذْكي العيونَ على الجناةِ، ويَنْفِيَ عنها لذيذَ السنات، وأَنْ يَفْحَصَ عنْ مكامِنِهم، حتّى يُغَصَّ بالرَّوْع نفسُ آمنهم، فلا يستَقِرَّ بهم مَوضِعٌ، ولا يَقِرَّ منهم مُخِبٌّ ولا مَوْضَع..." [125] وهذا يعد ضمن اجراءات السلطة في معالجة مسألة السرقات والمحاولة في الحد منها.

وكما ظهر دوراً فعالاً للحكام الموحدين للحد من ظاهرة السرقة, سيما من خلال الإهتمام بالعامة، وعملوا على مراقبة أحوالهم بمعاقبة كل من يتعرض لها، وهذا ما أشار إليه ابن الأحمر بقوله: "ذلك أعظم فساد الأندلس وإختلال أمرها وغلت الأسعار وعم الجور وكثرت المحن بالعدوتين وانقطع السفر وكثر النهب وانقطعت الطرق"[126].

وعلى إثر ذلك أوكلت السلطات الأندلسية لأشخاص أَطلق عليهم (صاحب الليل)، ويقصد به أحد الأسماء التي يطلق عليها أهل الاندلس على صاحب المدينة [127]، ومهمته حفظ الأمن ومطاردة المجرمين واهل الفساد، وتنفيذ العقوبات الجنائية من الحد والتعزير والتحقيق وتوقيع العقوبة، دون تدخل القاضي ويعاونه في مهمته جماعات من الحراس تجوب أنحاء المدينة ليلاً، وتشرف على حراسة الطرق والامكنة وتعقب الجناة[128].

وكـان التـجار من جانبـهم ايـضاً اتـخذوا اجراءات لانهم كانوا اكـثر من غيرهم يتعرضون للسرقة واللصوصية وخاصة عندما يقـطع التـجار الـطرق الصحـراوية اثـناء انتقـالهم من بـلد الى بلد ، حيث عاش هؤلاء اللصـوص حيـاة قائـمة عـلى التـنقل الـسريع وسكـنوا المنـاطق الخاليـة والقريـبة مـن المناطق التي يمر منها التـجار ، واتصـف هؤلاء باشكال ميزتهم عن باقي الناس ، اذ كانوا اصحاب شعور طويل وكثيف ، يحملون الخناجر والرماح وذلك لتخويف الناس وسلبهم[129] وهذا مما دفع التجار اتخاذ طرق احترازيـة لعل اهمها ، مرافقتهم لرحلات رجـال الدولـة ، كرفـقة صحبة مأمـونة ، او خفـراء ثـقاة معـروفين بالوجـاهة والـخير والحسب والامانة[130].

كما إن الخليفة عبد بن علي لم يتردد أبداً في قتل وزيره أبو جعفر أحمد بن عطية[131] سنة (553هـ/1158م)، لما إرتكبه من مظالم في حق الرعية وسرقة الأموال ولأشياء نقمت عليه[132].

وفي السنة (555هـ/1160م) وجه عبد المؤمن رسائل واضحة يحث بها الولاة بالأندلس على العدل بين الناس وحذرهم من مغبة قتل المسلمين واستباحة أموالهم وأعراضهم وإبطال ما كان يؤخذ عنهم من مغارم بمختلف أنواعها[133].

وعلى ما يبدو أن سياسة عبد المؤمن الإجرائية تهدف إلى استمالة العامة لإعادة الأمن إلى الأندلس، سيما وأنها مقبلة على مرحلة جديدة من حكم قبائل المغرب، بعد سلسلة من الأحداث الخطيرة التي عرفتها الدولة مع نهاية الدولة المرابطية.

الخاتمـــــــة

لعل أبرز النتائج التي خرج بها البحث تتلخص بالنقاط الآتية:

1- إن من أهم الجرائم التي أصابت المجتمع الأندلسي، هي جريمة السرقة واللصوصية، وهذا كله نتج عن التدهور والإنحلال في النواحي الإجتماعية والإقتصادية، فضلاً عن التناحر السياسي بين الحكام والأمراء للحصول على المكاسب وتغليب مصالحهم على مصالح عامة الشعب، مما دفع بعض المتسلقين على اكتاف الفقراء والمعوزين للدعوة إلى الأصلاح وعدم الركون للفساد.
2- كان للدور السيء الذي لعبه بعض الحكام والأمراء الذين تعاقبوا على حكم بلاد الأندلس، لا سيما خلال ممارساتهم الأفعال المشينة بحق العامة ومحاربتهم في شتى صنوف الحياة ونعتهم بأحقر الصفات، أدى ذلك إلى تذمر البعض وأعلن العصيان والتمرد على الدولة.
3- إن الطبقة السياسية هي التي خلقة فئة اللصوص لتحقيق أهداف سياسية مختلفة، لا سيما بعد أن اصبح اللص موظفاً وحامياً وحارساً بالوقت نفسه، وهذا يعني إن عمليات السرقة باتت تحدث دون رقيب أو حسيب, الأمر الذي دفـع بأحـد الحـكماء أن يجهر بالقول أمام العامة إن أكثر مايباع هنالك من السرقات.

4- كان للدور الذي لعبه اليهود والنصارى علامة فارقة في تغليب جهة سياسية على أخرى كان الهدف منها زيادة في التفكك والانحلال في جسد الدولة من خلال بث سموم التفرقة والاقتتال بين العرب انفسهم، فضلاً عن طمس هوية الحضارة الإسلامية، من خلال زجهم للجهال سرقة الكتب والمخطوطات وبيعها وإحراق الكثير منها.

5- ظهور عمليات الإختلاس المنظمة التي يقوم بها كبار رجالات الدولة المتنفذين، أو ما تسمى بالوقت الحاضر بغسيل الأموال من خلال بيع وشراء الدور والأراضي وحيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها الحقيقية.

6- إن إجراءات الدولة ضد جريمة السرقة واللصوصية تباينت أحياناً بالشدة واللين بين حاكم وآخر حسب قوة شخصيته وحنكته السياسية والإدارية في شؤون الحكم.

هوامش البحث

1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 1496/4؛ ابن منظور، لسان العرب، 155/10.
2) العيني، البناية شرح الهداية، 3/7 .
3) سورة الحجر ، آية 18 .
4) الجرجاني، التعريفات، 1/ 118 .
5) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص322.
6) علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، 100/9 .
7) سورة المائدة ، آية 39 .
8) ابن راهويه، مسند اسحاق بن راهويه، 335/2.
9) جابر، فلسفة التاريخ في فكر الإمام علي عليه السلام (دراسة في نهج البلاغة)، ص128.
10) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 86/19.
11) ينظر: خلف، جرائم السرقة في المجتمع العربي حتى نهاية العصر العباسي (٦٥٦/١٢٥٨م)، ص132-145.
12) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 35/4-43.
13) هو عبد الرحمن بن معاوية بن هشام الامير الاموي المرواني وهو اول من تملك الاندلس، وذلك بعد هروبه من بني العباس عند استيلائهم على الحكم، مولي الأدبار الى المغرب واقام بها عند أخواله من نفزه من قبائل البربر، وكانت امه منهم ومن هناك ارتحل يريد الاندلس، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 77/5-78؛ ابن الابار، الحلة السيراء، 35/1؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 39/2-47؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، 239/11 .
14) ينظر: ابن القوطية، تاريخ افتتاح الاندلس، ص47-51؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، 448/35؛ الضبي، بغية الملتمس، ص12؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 76/5-77؛ ابن الأبار، الحلة السيراء، 347/2-350؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 35/2-49؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 296/4-297.
15) ابن الابار، الحلة السيراء، 350/2.
16) مدينة كبيرة ذات خصائص محمودة، وتعد قاعدة الأندلس وهي في شرقي مدينة وليد، وتقع على جبل عالاً، من امنع البلاد وأحصنها. ينظر: اليعقوبي، البلدان، ص194؛ 908؛ الأدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 536/2، و 551-553؛ ابن غالب، فرحة الأنفس، ص19-20؛ الحميري، الروض المعطار، ص393-395.
17) مدينة مشهورة بالأندلس، عامرة مكتظة بالسكان ذات نعم وتجارات كثيرة، وتعد قاعدة الأندلس وقطبها وقطرها الأعظم، وأم مدائنها، وهي على ضفة النهر الأعظم، متوسطة بين بلاد شرق الأندلس وبلاد غربها، وطولها من غربيها إلى شرقيها ثلاثة أميال. ينظر: اليعقوبي، البلدان، ص193-194؛ الحميري، الروض المعطار، ص456-458.

18) ينظر: ابن القوطية، تاريخ افتتاح الاندلس، ص47-51؛ مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص91؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، 448/35؛ الضبي، بغية الملتمس، ص12؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 76/5-77؛ ابن الأبار، الحلة السيراء، 347/2-350؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 35/2-49؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 296/4-297. .

19) تاريخ افتتاح الأندلس، ص51؛ مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص83.

20) شقندة: وهي ضاحية قرطبة الجنوبية على مقربة من العاصمة قرطبة، وهي مدينة قديمة تحولت فيما بعد إلى قرية أو ضاحية. ينظر: الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص349 .

21) تاريخ افتتاح الاندلس، ص51؛ مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص83-92.

22) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 45/2-46.

23) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص68-69؛ مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص118-120؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 75/2-76.

24) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص68-69؛ مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص118-120؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، 68/13.

25) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص68-69؛ مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص118-120؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، 68/13 .

26) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص68-69؛ مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص118-120؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، 68/13 .

27) وهو عمر بن جعفر بن شتيم بن ذيبان بن فرغلوش بن إذفونش من مسالمة الذمة من كورة تاكرنا، وهو من أكبر الثوار في الأندلس، انطلق من قاعدته ببشتر من كورة رية، وتملك مناطق عديدة من الاندلس. ينظر: ابن القوطية، تاريخ افتتاح الاندلس، ص103-105؛ ابن حيان، المقتبس (للحقبة 275-300هـ/888-912م)، ص144-145؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 106/2؛ ابن خلدون، العبر، 169/4 .

28) كورة واسعة بالأندلس متصلة بالجزيرة الخضراء في الجنوب الشرقي من قرطبة، وهي كثيرة الخيرات غزيرة البركات مطردة الأنهار برية بحرية، ومدنها كثيرة وحصونها حامية، منها مدينة أرشذونة ومالقة ومربلة وببشتر وحصن وبشكصار. ينظر: اليعقوبي، البلدان، ص193؛ الأدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 537/2، و565، و570؛ الحميري، الروض المعطار، ص279-280.

29) ينظر التفاصيل عن ثورة عمر بن حفصون: ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 390/6؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 131/2–133؛ ابن الخطيب، اعمال الاعلام، 32/2–35.

30) ابن حيان، المقتبس (للحقبة 275-300هـ/888-912م)، ص144-145؛ عنان، دولة الاسلام في الاندلس، 308/1.

31) المقتبس (للحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص138.

32) ابن حيان، المقتبس (للحقبة 232-267هـ/846-880م)، ص293.

33) ابن حيان، المقتبس (من الحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص109-110.

34) ابن حيان، المقتبس (من الحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص109-110؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 167/2-168.

35) حصن منفرد بالامتناع والواحد في الحصانة والانقطاع تزل عنه الأبصار فكيف الأقدام، من أعمال ريّة بالأندلس بينه وبين قرطبة ثمانون ميلاً، على صخرة صماء من جميع النواحي، كثير الكرم والزيتون والرمان واللوز. ينظر: الأدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 570/2؛ الحميري، الروض المعطار، ص79.

36) ابن حيان، المقتبس (للحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص131و 168؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 174/2-180

37) وهي مدينة من نواحي الأندلس حسنة عامرة ذات كروم كثيرة وزراعات متصلة وغلات وجبايات وافرة. ينظر: الادريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 862/2؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، 29/4.

38) ابن حيان، المقتبس (للحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص130-131؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 174/2-175.
39) مدينة بالأندلس بينها وبين بياسة سبعة أميال، وهي مدينة صغيرة وعلى مقربة من النهر الكبير، ولها مزارع وغلات قمح وشعير كثيرة جداً. ينظر: الحميري، الروض المعطار في خبر الاقطار، ص6 .
40) حصن بالأندلس ممتنع على جبل لا يدركه المقاتل طمع، بنى عليه بعض الملوك حصوناً كثيرة، وحوصر مدة من الزمن في سنة (313هـ/925م)، ثم بعدها تم فتحه في السنة نفسها. ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص60.
41) ابن حيان، المقتبس (للحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص130-131و 168 و 204و206و209؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 174/2-177.
42) ابن حيان، المقتبس (للحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص130-131و 168 و 204و206و209؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 192/2-193.
43) أبو عامر محمد بن ابي حفص عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عامر بن ابي عامر محمد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك المعافري، ولد في سنة (327هـ/938م) في الجزيرة الخضراء، أمير الأندلس في دولة هشام المؤيد (366هـ/976م)، وورد شاباً إلى قرطبة، فطلب العلم والأدب، وسمع الحديث، وتعلق بوكالة صبح البشكنسية أم هشام المؤيد، بن الحكم المستنصر، والنظر في أموالها وضياعها، وزاد أمره في الترقي معها إلى أن مات الحكم المستنصر، وحجب هشاماً المؤيد، وتلقب بالمنصور، وأقام الهيبة فدانت له أقطار الأندلس كلها، وما كان مقيماً بقرطبة، لأنه كان ذا همة ونية في الجهاد، مواصلاً للغزو. ينظر: الحميدي، جذوة المقتبس، ص78-79؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 349/7-350؛ المراكشي، المعجب في تلخيص اخبار المغرب، ص37؛ ابن الابار، الحلة السيراء، ص268-275؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 256/2-260.
44) وتسمى بآلش إقليم بالأندلس تابع لرية، وقيل من حصون تدمير، وقيل من عمل تدمير، وقيل من اعمال مرسية، وقيل من اقليم بجانة، وقيل من شرقي مالقة، وقيل من اعمال مالقة، بينها وبين مدينة مالقة اربعة وعشرون ميلاً، وهي مدينة حسنة، فيها مسجد عجيب، وفيها الأعناب والفواكه والتين. ينظر: العذري، نصوص عن الأندلس، ص8-9؛ الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 537/2، و 558.
45) مدينة متصلة تقع شمال شرق قرطبة، مقابلة لمدينة الزهراء التي بناها الخليفة عبد الرحمن الناصر شمال غرب قرطبة، علماً بناها المنصور بن أبي عامر لما استولى على دولة خليفته هشام المؤيد (366هـ/976م). ينظر: ابن عذاري، البيان المغرب، 275/2-277؛ الحميري، الروض المعطار، ص283-284.
46) ابن عذاري، البيان المغرب، 49/3, و64-65؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام ، ص96-98.
47) مدينة في غربي قرطبة بناها الناصر عبد الرحمن بن محمد (325هـ/936م) لتكون متنزها له وأنفق في عمارتها وتزييها الكثير، بينها وبين قرطبة خمسة أميال، وكانت قائمة الذات بأسوارها ورسوم قصورها. ينظر: الزهري، كتاب الجغرافيا، ص87-88؛ الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 479/2-580؛ ابن غالب، فرحة الأنفس، ص31-33؛ الحميري، الروض المعطار، ص295.
48) ابن عذاري، البيان المغرب، 49/3-50، و95؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص96-98.
49) الكامل في التاريخ، 567/7.
50) ابن خلدون، العبر، 146/4؛ عنان، دولة الإسلام في الأندلس، 509/1.
51) وهي دويلات مجزئة ظهرت على اثر سقوط الخلافة الاموية في قرطبة في مستهل القرن الخامس الهجري/القرن الحادي عشر الميلادي، يحكم هذه الدويلات ملوك الطوائف؛ الباجي، الاشارة في معرفة الاصول والوجازة في معنى الدليل، ص19.
52) ابن الخطيب، أعمال الأعمال، ص244 .
53) ابن الخطيب، الاحاطة في اخبار غرناطة، 243/1-244؛ ابن الخطيب، أعمال الأعمال، ص230-232.
54) ابن الكردبوس، تاريخ الاندلس لابن الكرديوس ووصفه لابن الشباط، ص76-78.
55) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب, 232/3-233.

56) مدينة بالأندلس جليلة بينها وبين قرطبة مسيرة ثمانية أيام ومن الأميال ثمانون، وهي مدينة قديمة وإن أصل تسميتها اشبالي معناه المدينة المنبسطة، وهي كبيرة عامرة لها أسوار حصينة. ينظر: اليعقوبي، البلدان، 193-194؛ العذري، نصوص عن الأندلس، ص95؛ الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 541/2؛ ابن غالب فرحة الأنفس، ص23-24؛ الحميري، الروض المعطار، ص58-59.

57) هو المعتمد بن عباد من أشهر أمراء الطوائف حكم أشبيلية وقرطبة، وتولى الحكم خلفاً لأبيه المعتضد سنة (463هـ/1071م)، كان فارساً شجاعاً وعالماً أديباً وشاعراً كبير الشأن، وفي عهده تم الإستنجاد بالمرابطين حينما هدد الفونسو السادس ملك قشتالة مدينة أشبيلية فعبر يوسف بن تاشفين بجيشه ودارت معركة الزلاقة التي إنتصر فيها المسلمون وكان للمعتمد دور أساسي فيها, ثم قام ابن تاشفين بخلع ملوك الطوائف ومنهم المعتمد وأرسله سجيناً إلى المغرب، إذ توفي في سنة (488هـ/1095م). ينظر: ابن الأثير, الكامل في التاريخ، 302/11-305؛ ابن الخطيب ، أعمال الأعمال ، ص157-164.

58) المقري، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، 128/4-129 .

59) ابن عبدون، ثلاث رسائل اندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، ص33 .

60) أعمال الأعلام، ص150 .

61) أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد البكري، المعروف بابن ميقل، من أهل مرسية وسكن قرطبة من صباه وتفقه فيها وخرج منها بعد النهب وعاد إلى مرسية وسكنها حتى مات. ينظر: ابن بشكوال، الصلة، ص499.

62) ابن بشكوال، الصلة، ص499.

63) يرجع تأسيس الدولة المرابطية إلى قبيلة لمتونة البربرية، احدى بطون صنهاجة من البرانس، وقد قامت دعوة المرابطين سنة (440هـ/1048م) على أساس العقيدة الدينية الإسلامية على يد عبد الله بن ياسين الجزولي، وتزعمت قبيلة لمتونة الجهاد لهذه الدعوة في بلاد المغرب أولاً ثم الأندلس بعد ذلك على يد يوسف بن تاشفين واستمرت دولتهم حتى سقوطها بيد الموحدين سنة (541هـ/1146م)، ينظر: ابن الأثير، الأندلس من الكامل في التاريخ، ص291-296؛ ابن عذاري، البيان المغرب، 7/4-11؛ ابن ابي زرع، الانيس المطرب، ص122-127.

64) تولى الحكم في دولة المرابطين، بعد وفاة والده وإنشغل بمجاهدت القوات النصرانية في الأندلس وفي عهده ظهر الموحدون وخاض معهم معارك عديدة حتى توفي في سنة (537هـ/1143م). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 68/12-69؛ ابن الخطيب, الإحاطة في أخبار غرناطة، 44/4.

65) الكامل في التاريخ، 645/8 .

66) بحر، الشعر في شلب من عصر الطوائف حتى سقوطها، ص23.

67) ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، 35/3؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب, 162/3.

68) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، 412/5.

69) هي مدينة في شرق الأندلس متصلة بكورة تدمير بينها وبين قرطبة على طريق بجانة ستة عشر يوماً وعلى الجادة ثلاثة عشر يوماً، وهي مدينة سهلية معروفة بمدينة التراب لحسنها وجمالها وكثرة مواردها ورياحينها. ينظر: اليعقوبي، البلدان، ص195؛ الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 556/2؛ ابن غالب، فرحة الأنفس، ص16؛ الحميري، الروض المعطار، ص97.

70) البيان المغرب، 40/4-41 .

71) ظهرت في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي في بلاد المغرب، شعارها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بينما اختلف المؤرخون المسلمون حول اول تواجد للموحدين في الأندلس في منطقة شريش في شهر ذي الحجة من سنة (539هـ/1144م)، وإن اشبيلية قد افتتحت سنة (540هـ/1145م)، وقيل اول اتصال بين الأندلس والموحدين كان بدخول صاحب الأسطول علي بن ميمون في طاعتهم سنة (540هـ/1145م) وانهم فتحوا اشبيلية في السنة ذاتها. ينظر: ابن عذاري المراكشي، البيان، 112/4؛ ابن ابي زرع، الأنيس المطرب, ص188-189.

72) هو ابراهيم بن محمد بن مفرج بن همشك، ويكنى ابا الحسن، ومفرج أو همشك من اجداده، كان نصرانياً فأسلم على يد أحد ملوك بني هود في سرقسطة، وكان مقطوع أحد الأذنين, فإذا رآه النصارى في المعارك عرفوه

وقالوا: همشك, أي مقطوع الأذن, عمل مع الموحدين حتى توفي بمكناسة بالمغرب سنة (571هـ/1175م). ينظر: ابن ابي صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص412-416، و419، و423-425؛ ابن الأبار, الحلة السيراء, 258/2؛ ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، 43/2؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة, 151/1-155.

73) مدينة بالأندلس، تقع شرقي مدينة اشبيلية, وغربي مدينة قرطبة وتبعد عن مدينة استجة بخمسة واربعين ميلاً, وهي مدينة كبيرة ولها سور يضاهي سور مدينة اشبيلية. ينظر: الأدريسي, نزهة المشتاق في اختراق الافاق، 572/2.

74) ابن ابي صاحب الصلاة, المن والإمامة, ص37؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب,147/4؛ ابن الخطيب, أعمال الأعلام، ص237.

75) هو عبد المؤمن بن علي الكومي المغربي والملقب بأمير المؤمنين، ولد سنة (487هـ/1194م)، وتولى قيادة الموحدين بعد وفاة المهدي بن تومرت (524هـ/1129م)، وفي انتهاء حكم دولة المرابطين سنة (541هـ/1146م)، وانضمت الأندلس إلى دولته في المغرب، وكانت وفاته سنة (558هـ/1162م). ينظر: الذهبي، سير اعلام النبلاء، 202/12-207؛ ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص265-268.

76) عزاوي، رسائل موحدية، 64/1.

77) بيوتات فاس الكبرى, ص31.

78) الظافر معلى أبو محمد عبد الله بن أبي حفص بن عبد المؤمن البياسي، ولاه العادل بن المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن، ولاية قرطبة، فخلع دعوة العادل وخرج عن طاعة الموحدين وإستعان بالنصارى عليهم, ودلهم عورات تلك البلاد وادخلهم حصن باجة ولوشة وغيرها من الحصون الإسلامية, قتل في سنة (623هـ/1226م). ينظر: ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة, 88/3, و535/4, و246/5؛ ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، 308/2؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب (القسم الخاص بالموحدين)، ص270-273؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، 209/8؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 349/3؛ مؤلف مجهول، الحلل الموشية، ص163-166؛ ابن خلدون، العبر، 338/6-340؛ المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 461/4.

79) أَبُو الْعَلَاء الْمَأْمُون إِدْرِيس بن يَعْقُوب بن يُوسُف بن عبد الْمُؤمن بن عَليّ صَاحب الْمغرب، وأمه صفية بنت الأمير محمد بن سعد بن مردنيش، كان عالماً اديباً فصيحاً بليغاً، أمير اشبيلية ثم دعا بالخلافة إلى نفسه بعد مقتل أخيه العادل سنة (624هـ/1227م)، وتسمى بالمأمون وبايعه أهل الأندلس وإستعان بقوة من الجند وبالنصارى فأخضع الموحدين في المغرب وقد ابطل القول بالمهدي والعصمة، كما انتقم من مشايخ الموحدين الذين لم يبايعوه وكانوا بالآلاف، وتوفي في سنة (629هـ/1232م). ينظر: المراكشي، المعجب في تلخيص اخبار المغرب، ص239؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 347/4-349؛ ابن ابي زرع، الأنيس المطرب, ص247؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، 212/8.

80) أبو محمد عبد الله بن يعقوب المنصور بن يوسف ين عبد المؤمن، تلقب بالعادل بالله، بويع بالخلافة وطاعت له بعض بلاد الأندلس، ووصلته بيعة أهل مراكش وبلاد الغرب، توفي سنة (624هـ/1226م). ينظر: ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، 316/4؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب (القسم الخاص بالموحدين)، ص270-273؛ ابي الفدا، المختصر في اخبار البشر، 133/3، و138.

81) الصفدي، الوافي بالوفيات، 209/8؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 349/3؛ مؤلف مجهول، الحلل الموشية، ص163-166؛ ابن خلدون، العبر، 338/6-340؛ المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 461/4.

82) أحد قادة عساكر الموحدين في شرق الأندلس، اسمه ابو عبد الله محمد بن يوسف بن هود، الملقب بالمتوكل يرجع في أصله على أسرة بني هود الجذامية التي حكمت في بعض مناطق شرق الأندلس أيام دويلات الطوائف (512-422ه/1030-1118م)، عمل في بداية أمره جندياً بمرسية، إذ كان عامياً جاهلاً مشؤوماً على الأندلس وظهر على الساحة السياسية في سنة (614ه/1217م)، ثم استبد ببعض مناطق شرق الأندلس وأعلن البيعة للعباسيين حتى وفاته مقتولاً على يد وزيره في المرية سنة (635ه/1237م). ينظر: المراكشي، المعجب

في تلخيص أخبار المغرب, ص239-240؛ ابن الأبار، الحلة السيراء, 296/2, و310, و317؛ ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، 206/2؛ ابن عذاري, البيان المغرب، 349/4-354، و362-363، وكذا (القسم الخاص بالموحدين)، ص276-278؛ ابن الخطيب، الأحاطة في اخبار غرناطة، 74/2-77.

83) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب (القسم الخاص بالموحدين)، ص276.

84) الروض المعطار، ص355.

85) وهي مدينة قديمة تقع شرقي الأندلس، وتتصل باحواز بلنسية، وتبعد عن مدينة دانية خمسة وعشرون ميلاً. ينظر: الادريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 556/2؛ الحميري، الروض المعطار، ص337..

86) ديوان، ص263.

87) ابن حيان، المقتبس (للحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص342-344؛ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 81/2.

88) ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، 221/4، و241.

89) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 229/4.

90) الحداد، مظاهر من سوء التدبير المالي في الغرب الإسلامي الإختلاس وما إليه، ص177.

91) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 230/2.

92) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 236/2.

93) كان قاضي الجماعة أعظم رتبة ومنزلة من بقية القضاة، وهو يوازي قاضى القضاة بالمشرق ويتم تعيينه من الخليفة مباشرة، ولقاضي الجماعة الحق في إحضار صاحب المدينة إلى مجلسه، وذلك لمسائلته عن تجاوزاته، فقد ذكر الخشني أن قاضي الجماعة سليمان بن أسود، أحضر صاحب المدينة إلى مجلسه، ليقضي بينه وبين من رفع دعوى ضده. ينظر: المقري، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، ٣٨٥/٥؛ الخلف، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، 908/2.

94) مسائل، 762/2.

95) مسائل، 1213/2.

96) ابن رشد الجد، مسائل، 1240/2.

97) ابن رشد الجد، مسائل، 237/1.

98) ابن رشد الجد، مسائل، 1197/2.

99) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 64/4.

100) مدينة بالأندلس، بينها وبين قرطبة ثلاثون ميلاً، اكثر أرضها بيضاء، ذات مياه سائحة من عيون شتى، وهي مدينة حصينة كثيرة الأشجار والكروم. ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 571/2؛ ابن غالب، فرحة الأنفس، ص13؛ الحميري، الروض المعطار، ص453.

101) ابن الابار، التكملة لكتاب الصلة ، 160/1.

102) ابن الآبار، اعتاب الكتاب، ص224.

103) المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 217/1.

104) اوصاف الناس في التواريخ والصلات، ص150.

105) ابن الأبار، اعتاب الكتاب، ص224.

106) ابن الأبار، اعتاب الكتاب، ص224.

107) ابن الأبار ، اعتاب الكتاب، ص224-225.

108) ابن الابار، الحلة السيراء، 350/2.

109) تاريخ افتتاح الاندلس، ص51؛ مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص83, و90.

110) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 118/2.

111) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 118/2.

112) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 118/2.

113) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 167/2.

114) المقتبس (للحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص87.
115) البيان المغرب، 165/2.
116) ابن حيان، المقتبس (من الحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص109-110.
117) ابن حيان، المقتبس (من الحقبة 300-330هـ/912-941م)، ص109-110.
118) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 189/2-190.
119) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، 226/2.
120) البيان المغرب، 226/2.
121) ابن عبدون، ثلاث رسائل اندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، ص10.
122) المقري، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، 219/1.
123) المقري، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، 219/1.
124) ثلاث رسائل اندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، ص57-58.
125) البونسي, كنز الكتاب ومنتخب الآداب, 236/1-237؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 211/4-212.
126) بيوتات فاس الكبرى, ص31.
127) ابن خلدون، المقدمة، ص209.
128) دوزي، تكملة المعاجم العربية، 423/6.
129) ابن عبدون، ثلاث رسائل اندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، ص55 .
130) الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص10.
131) أبو جعفر أحمد بن أبي جعفر بن محمد بن عطية القضاعي، من أهل مراكش وأصله القديم من طرطوشة كان من أشهر كتاب عبد المؤمن بن علي، وكانت نهايته على يده. ينظر: ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب (قسم الموحدين)، ص57-58؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 127/1-128.
132) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب (قسم الموحدين)، ص57-58؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 127/1-128.
133) عزاوي، رسائل موحدية، 64/1.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً : القران الكريم

ثانياً : المصادر الاولية

- ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن ابي بكر القضاعي، (ت: 658هـ/1259م).

1-اعتاب الكتاب، تحقيق: صالح الأشتر، ط1, مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٦١م.

2-التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة-لبنان، 1995م.

3-الحلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، ط2، دار المعارف - القاهرة، 1985م.

4- ديوان ابن الأبار, قراءة وتعليق عبد السلام الهراس، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية-المملكة المغربية، 1999م.

- ابن بسام، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت: 542هـ/1147م)

5-الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، ط1، الدار العربية للكتاب- ليبيا – تونس، 1979م.

- ابن أبي الحديد، عزّ الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد (ت: 656هـ/1258م).

6- شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط2، دار احياء الكتب العربية-منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي-قم، 1965م.

- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم بن عبد الكريم الجزري (ت 630هـ/ 1232م).

7- الأندلس من الكامل في التاريخ، جمعه وحقق نصوصه جاسم ياسين الدرويش، ط1، دمشق، 2015م.

8- الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي-بيروت- لبنان، 1997م.

- ابن الأحمر، أبو الوليد إسماعيل بن يوسف بن محمد الخزرجي (807هـ/1404م).

9- بيوتات فاس الكبرى، تحقيق: دار المنصور للوراقة- الرباط- المغرب، دار المنصور للطباعة والوراقة- الرباط-المغرب، 1972م.

- الأدريسي، أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد (ت 560هـ/ 1164م).

10- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ط1، عالم الكتب- بيروت، 1988م.

- البونسي، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري(٦٥١هـ/1253م).

11- كنز الكتاب ومنتخب الآداب (السفر الأول من النسخة الكبرى)، تحقيق: حياة قارة، المجمع الثقافي- أبو ظبي، ٢٠٠٤م.

- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت: 578هـ/1182م).

12- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، ط2، دار مكتبة الخانجي- القاهرة، 1955م.

- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، (ت: 816هـ/1412م).

13- التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ/1002م).

14- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين – بيروت، 1987م.

- الحميدي، ابو عبد الله محمد بن ابي نصر فتوح بن عبد الله الازدي (ت: 488ه/1095م).

15-جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والادب وذوي النباهة والشعر، الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، 1966م.

- الحميري، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت : حوالي 710هـ/1310م)..

16-الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت، 1980م.

- ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف (ت: 469هـ/1076م)

17-المقتبس (للحقبة 232-267هـ/846-880م)، تحقيق: محمود علي مكي، دار الكتاب العربي- بيروت، 1973م.

18-المقتبس (للحقبة 275-300هـ/888-912م)، تحقيق اسماعيل العربي، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة- المغرب، 1990م.

19-المقتبس (للحقبة 300-330هـ/912-941م)، تحقيق ب. شالميتا بالتعاون مع كور نيطي و م. صبح وآخرون، منشورات المعهد العربي للثقافة، مدريد، 1979م.

- ابن الخطيب ، لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي (ت 776 هـ / 1374 م) .

20-الأحاطة في اخبار غرناطة، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت، 2003م

21- أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام المسمى بتاريخ اسبانيا الإسلامية، تحقيق إ. ليفي بروفنسال ، ط2، دار المكشوف، بيروت، 1956م .
22- أوصاف الناس في التواريخ والصلات وتليها الزواجر والعظات، تحقيق: محمد كمال شبانة، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة - المغرب، د.ت.
- ابن خلدون، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت 808هـ/ 1405م).
23-العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر، تحقيق: خليل شحادة، ط2، دار الفكر- بيروت، 1988م.
24- مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله بن محمد الدرويش، ط1، دار الغرب الإسلامي-تونس، 2004م.
- الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (من أهل القرن السادس الهجري/ق12م).
25- الإشارة الى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها، تحقيق محمود الارناؤوط، ط2، دار صادر للطباعة والنشر .
- ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي (ت: 238هـ/842م).
26- مسند اسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط1، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، 1991م.
- ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ/1126م).
27- مسائل, تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، ط2، دار الجيل، بيروت - دار الآفاق الجديدة- المغرب، 1993م.
- ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت 595ه/1198م).
28- بداية المجتهد ونهاية المقتصد, دار الحديث - القاهرة ، 2004م.
- الذهبي، شمس الدين ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان (ت: 748هـ/1347م).
29- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط2، دار الكتاب العربي- بيروت، 1993م.
30- سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة- دمشق، 1985م.
- الزهري، ابي عبد الله محمد بن ابي بكر (ت بعد: 541هـ/1154م).
31- كتاب الجغرافيا، تحقيق: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية – بور سعيد، د.ت.
- ابن سعيد، ابو الحسن علي بن موسى بن سعيد،(ت٦٨٥ه./1287م).
32- المغرب في حلى المغرب، ط٣، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥ .
- ابن ابي صاحب الصلاة، عبد الملك بن صاحب الصلاة (ت: 494هـ/1198م).
33- المن بالإمامة، تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تحقيق: عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي-بيروت- لبنان، 1987م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك بن عبد الله (ت: 764هـ/1362م).
34- الوافي بالوفيات، تحقيق: احمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار احياء التراث-بيروت، 2000م.
- الضّبي، أبو جعفر احمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت: 599هـ/1202م).
35- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي – القاهرة، 1967م.
- ابن عبد الملك المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك(ت: 703 هـ/1303م).
36- الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 2012م.
- ابن عبدون، محمد بن احمد التجيبي (ت: منتصف القرن السادس الهجري/ق 12م) .
37- ثلاث رسائل اندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسل، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية - القاهرة، 1955م.

- ابن عذاري المراكشي، ابو العباس احمد بن محمد (كان حياً نحو 712هـ/1312م).
38- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة: ج.س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، ط3، دار الثقافة-بيروت-لبنان، 1983م.
- العذري، أحمد بن عمر بن أنس بن الدلاني (ت: 478هـ/ 1085م)
39- نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك الى جميع الممالك، تحقيق: عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية في مدريد- اسبانيا، 1965م.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت: 571هـ/1175م).
40- تاريخ دمشق، تحقيق، عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر-بيروت، 1995م.
- العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين (ت:855ه/1451م).
41- البناية شرح الهداية، تحقيق: ايمن صالح شعبان، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 2000م.
- ابن غالب، محمد بن ايوب البلنسي (ت: 571هـ/1175م).
42- قطعة من كتاب فرحة الأنفس عن كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمائة، تحقيق: لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية – القاهرة، 1956م.
- أبي الفدا، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت: 732هـ/1331م).
43- المختصر في أخبار البشر، ط1، المطبعة الحسينية المصرية- القاهرة، 2010م.
- ابن القوطية، ابو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن ابراهيم بن عيسي بن مزاحم.(367ه/977م)
44- تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق: ابراهيم الابياري، ط2، دار الكتاب المصري- القاهرة ودار الكتاب اللبناني- بيروت، 1989م.
- ابن الكردبوس، ابو مروان عبد الملك بن محمد بن القاسم التوزري (ت: 580هـ/1184م) .
45- تاريخ الاندلس لابن الكردبوس ووصفه لابن شباط، نصان جديدان، تحقيق: احمد مختار العبادي، دار نشر معهد الدراسات الاسلامية - مدريد، 1971م.
- الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت: ٤٥٠ه/1058م).
46-الاحكام السلطانية، دار الحديث-القاهرة، ٢٠١٠م.
- المقري، شهاب الدين احمد بن محمد التلمساني (ت: 1041هـ/1630م).
47- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق احسان عباس، ط1، دار صادر- بيروت، 1968م.
48- ازهار الرياض في اخبار القاضي عياض، تحقيق مصطفى السقا، ابراهيم الابياري، عبد العظيم شبلي، مطبعة لجنة التأليف والنشر– القاهرة ، 1939م.
- المراكشي، محيي الدين عبد الواحد بن علي (ت: 647هـ/1249).
49- المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، تحقيق: صلاح الدين الهواري، ط1، المكتبة العصرية- صيدا-بيروت، 2006م.
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي(ت 711 هـ / 1311 م) .
50- لسان العرب، ط3، دار صادر بيروت، 1993م.
- ابن أبي زرع ، أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن عمر الفاسي (ت: حوالي 726هـ/1325م).
51- الانيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك وتاريخ مدينة فاس، تحقيق: دار المنصور للوراقة- الرباط- المغرب، دار المنصور للطباعة والوراقة- الرباط-المغرب، 1972م.
- مجهول، مؤلف (ت: القرن 4 الهجري/ ق 10 الميلادي).
52- أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم، تحقيق: ابراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتاب اللبناني- بيروت- لبنان، 1989م.
- مجهول، مؤلف (ت: حوالي ق 8 الهجري/ق14 الميلادي).

53- الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار و عبد القادر زمانة، ط1، دار الرشاد الحديثة- القاهرة، 1979م.
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت: 474هـ/1081م) .
54- الاشارة في معرفة الاصول والوجازة في معنى الدليل، تحقيق محمد علي فركوس، ط1، المكتبة الملكية-مكة المكرمة، دار البشائر الاسلامية – بيروت، 1996م.
- ياقوت الحموي، أبي عبد الله شهاب الدين بن عبد الله(ت: 626هـ/1228م).
55- معجم البلدان، ط2، دار الصادر-بيروت، 1995م.

- اليعقوبي، احمد بن أبي يعقوب اسحاق بن جعفر بن واضح (ت بعد سنة 292هـ/904م).
56- البلدان، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت، 2001م.

ثالثاً : المراجع الحديثة

- بحر، رباح حامد.
57- الشعر في شلب من عصر الطوائف حتى سقوطها، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، رسالة غير منشورة جامعة الخليل- فلسطين، 2009م
- جابر، حميد سراج.
58- فلسفة التاريخ في فكر الإمام علي عليه السلام (دراسة في نهج البلاغة)، ط1، طبع برعاية العتبة الحسينية المقدسة- العراق- كربلاء المقدسة، 2017م.
- الحداد، حميد.
59- مظاهر من سوء التدبير المالي في الغرب الإسلامي الإختلاس وما إليه، مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، العدد 12, الجمعية المغربية للبحث التاريخي-الرباط، 2015.
- خلف، ابو طالب زايد،

60- جرائم السرقة في المجتمع العربي حتى نهاية العصر العباسي (٦٥٦ه/١٢٥٨م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٠م.

- الخلف، سالم بن عبدالله
61- نظم حكم الامويين ورسومهم في الاندلس، ط1، عمادة البحث العلمية بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2003م.
- دوزي، رينهارت
62- تكملة المعاجم العربية، ط١، علق عليه محمد سليم النعيمي ج١الي ٨،وجمال الخياط ٩ إلى ١٠،وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، ٢٠٠٠م.
- عزاوي، احمد.
63- رسائل موحدية، تحقيق ودراسة: احمد عزاوي، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة- سلسلة نصوص وثائق رقم2، 1995.
- علي ، جواد .
64- المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، ط4، دار الساقي - بيروت، 2001م.
- عنان ، محمد عبد الله .
65- دولة الإسلام في الأندلس، ط4، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1997م.